نماذج من المراسيم الصادرة من السلطة بمصر لمكة المكرمة خلال العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

(دراسة وصفية تحليلية)

نادية عابد محمد العدواني

ماجستير/ جامعة أم القرى/ مكة المكرمة

nadui-ab06@hotmail.com

ملخص البحث

نماذج من المراسيم الصادرة من السلطة بمصر لمكة المكرمة خلال العصر المملوكي (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١١٥٧م) (دراسة وصفية تحليلية)

تهدف هذا الدراسة إلى تناول مصدرٍ هامٍ من مصادر البحث التاريخي ألا وهو المراسيم السلطانية الصادرة لمكة المكرمة خلال العصر المملوكي والتي تعد سجلاً حافلاً من خلاله يمكن الوقوف على الكثير من المعلومات والحقائق حول سياسة السُلطة بمصر تجاه مكة المكرمة ـ التي كانت من المناطق التابعة لها آنذاك ــ في مختلف النواحي السياسية والدينية والإدارية والاقتصادية، كما تبين الدراسة مفهوم المراسيم والفئات التي تصدر بحقها المراسيم من خلال عرض لنماذج من مراسيم الأشراف، ومراسيم أصحاب الوظائف سواء الدينية أو الإدارية أو العسكرية؛ علاوة على ذلك المراسيم المتعلقة بالجانب التجاري، وقد ظهر ذلك جلياً في العصر المملوكي الثاني الذي شهد ازدهار جدة الميناء الرئيس لمكة المكرمة وازدياد أهميتها؛ حيث أصبحت جدة تحقق عوائد مالية للدولة المملوكية، كما تبين الدراسة الخلع المصاحبة للمراسيم، وكيفية إعلان هذه المراسيم، وكيفية استقبال حامل المرسوم، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهجية التاريخية القائمة على جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية وتحليلها، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بيان أهمية المراسيم السلطانية باعتبارها مصدر تاريخي موثوق لصدورها عن السلطان أو من ينوب عنه، كما يمكن الوقوف من خلاله على الكثير من الجوانب في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي.

الكلمات المفتاحية: المراسيم – مكة المكرمة – العصر المملوكي.

Abstract

Examples of decrees issued by the authority in Egypt for Mecca during the Mamluk era(648-923 AH / 1250-1517 CE)

This study aims to address an important source of historical research, namely the Royal Decrees issued to Mecca during the Mamluk era, which is a busy record through which we can find a lot of information and facts about the policy of power in Egypt towards Mecca - which was one of the areas then. In the various political, religious, administrative and economic aspects, the study also illustrates the concept of decrees and the categories to which decrees are issued through the presentation of models of the decrees of the supervisors and the decrees of the religious, administrative or military employers; Moreover, decrees related to the commercial aspect, this was evident in the second Mamluk era, which witnessed the prosperity of Jeddah, the main port of Makkah and its increasing importance Jeddah became a financial institution for the Mamluk state. Decree holder In this study, the researcher relied on the historical methodology based on collecting and analyzing the scientific material from its original sources. One of the most important results of the study was

the importance of the Royal Decrees as a reliable historical source for the issuance of the Sultan or his representative Aspects in Makkah During the Mamluk era.

key words: Decrees- Mecca- Mamluk era

مُقَدِّمَة

يُعد إصدار المراسيم السلطانية من التنظيم الإداري الذي اتبعته السُلطة بمصر لإدارة شؤون مكة المكرمة في مختلف النواحي السياسية والدينية والإدارية والاقتصادية، وكانت المراسيم مما يكتب في الولايات السلطانية في العصر المملوكي، وتصدر عن السلطان أو ولاة الأمر في ذلك العصر، وقد كثرت المراسيم التنظيمية الصادرة من الدولة إلى إمارة مكة المكرمة، وقلّ أن نجد عاماً لا يصل فيه إلى مكة المكرمة مرسوم أو أكثر. وتختلف هذه المراسيم وتتنوع باختلاف وتنوع الغرض الذي تصدر من أجله، فمنها ما يختص بالتعيين والعزل لأصحاب الوظائف العليا؛ كالقضاة، والخطباء، والمحتسبين وغيرهم. ومنها ما تصدره السلطة لبعض أصحاب الوظائف بغرض التوجيه إلى مكة لتأدية مهام معينة سواء أمنية أو معمارية أو تجارية يكلف بها من قبل السلطان بالقاهرة كمشد جدة، وناظر جدة، وغيرها من الوظائف؛ فضلاً عن ذلك فقد كان هناك نوع آخر من المراسيم يصدر للشريف وأصحاب الوظائف لا يتضمن سوى الثناء عليهم، وذكر الخلع[١] المرسلة لهم، وقد كان هذا النوع من المراسيم بمثابة تجديد الولاية لهم في مناصبهم، ثم يلبسون الخلع بعد قراءة المرسوم، وهي من العادات المتبعة في العصر المملوكي، وكانت هذه المراسيم ترد بصورة تكاد تكون دورية في مواسم الحج، وبعضها تكون حسب الحاجة إليها في بقية السنة.[٢]

---

(١) الخُلع أو الخُلعة: ما يخلعه الخليفة أو الأمير أو الملك على أحد الناس من الثياب الفاخرة، وفي الغالب يتألف هذا اللباس من جبة مطرزة وعمامة وطيلسان وسيف إضافة إلى البِدَر جمع بدرة والدنانير في العصر المملوكي، ولقد كانت عادة الخلع متبعة عند القدماء المصريين، وكذلك كانت عند الفرس، وأول من خلع الخلعة في الإسلام النبي ﷺ عندما خلع بردته على كعب بن زهير، وقد سار الخلفاء من بعده على نهجة، رجب عبد الجواد: المعجم العربي لأسماء الملابس، ص١٥٥

(٢) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٥٩، ٩٠١

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في قلة أو ندرة الدراسات التي تناولت موضوع المراسيم السلطانية وتحليلها للوقوف على السياسة التي تتبعها السلطة في مصر في المناطق التابعة لها ومنها مكة المكرمة، وبيان العلاقة بين السلطة ومكة المكرمة خلال العصر المملوكي.

أسئلة الدراسة:

- ما مدى أهمية المراسيم لسلطانية الصادرة من السلطة بمصر لمكة المكرمة في تنظيم شؤون مكة السياسية والاقتصادية ولإدارية؟
- ماهي الفئات التي كانت تصدر لها المراسيم، وكيفية وصول هذه المراسيم وكيفية إعلانها؟
- كيف أصبحت المراسيم في أواخر العصر المملوكي؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التركيز على المراسيم السلطانية ودورها في إدارة شؤون مكة المكرمة والتعرف على:

- المراسيم السلطانية وما يرافقها من هدايا(الخلع) كانت تمثل العلاقة بين السلطة والأشراف وبين السلطة وأصحاب الوظائف.
- ومدى الاعتماد على المراسيم في إدارة شؤون مكة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال المادة التي يتناولها وهي دراسة المراسيم السلطانية وتحليلها، وتوضيح مدى عناية السلطة بمصر بشؤون الحجاز عامة وشؤون الحرمين خاصة، كما تبين المراسيم مدى مراقبة السلطة واهتمامها بشؤون مكة، ودقة وصول الأخبار إليها عن مختلف الجوانب في مكة المكرمة، فكانت تصدر المراسيم بما يتناسب مع ما يصل إليها من أخبار، وقد اقتصرت الباحثة على مكة المكرمة لأن معظم المراسيم السلطانية الواردة في المصادر في تلك الفترة كانت تصل إلى مكة المكرمة.

حدود الدراسة: تتضح حدود الدراسة من خلال الضوابط التاليه: **الموضوع:** نماذج من المراسيم الصادرة من السلطة بمصر لمكة المكرمة خلال العصر

المملـوكي(٦٤٨-٩٢٣هـ /١٢٥٠-١٥١٧م)، **المـدة الزمنيـة** (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) منذ قيام الدولة المملوكية حتى سقوطها على يد العثمانيين، **ويشمل الإطار المكاني:** منطقة مكة المكرمة.

منهجيـة البحـث: تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي والمنهج التحليلي، مع الحرص على الترابط والتفسير التاريخي للأحداث، وصياغة الحقائق والأحداث بشكل علمي، للوصول إلى النتائج والحقائق المرجوة من هذه الدراسة.

الدراسـات السـابقة: تعد كتب المصادر لاسيما الحولية أساساً في دراسة المراسيم السلطانية حيث يذكر في العام أحداث متعددة كأخبار التعيين والعزل سواء للأشراف أو لأصحاب الوظائف وكذا أخبار الوفيات والأحداث السياسية والاقتصادية وغيرها فترد المراسيم متفرقة ضمن أحداث العام، كما ترد بعض المراسيم ضمن كتب التراجم أيضاً، ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن هذه المصادر لاتعطينا صورة متكاملة عن هذه المراسيم وأهميتها حيث كانت ترد المراسيم السلطانية متناثرة ضمن أحداث العام، هذا وقد تناولت بعض الدراسات الحديثة موضوع المراسيم السلطانية ومن هذه الدراسات بحث موسوم بالمراسيم الحجرية من وسائل الإعلام في العصر المملوكي لدكتور محمد عبد الستار، وكذا كتاب بعنوان المراسيم وأثرها الاقتصادي على مصر والشام عصر سلاطين المماليك لمؤلفة الدكتور طلعت عكاشة، وقد اختلفت هاتين الدراستين من حيث طريقة تناولهما للموضوع ومن حيث المناطق الذي تناولتها، كما وردت إشارات لهذه المراسيم ضمن العديد من الرسائل العلمية التي تناولت مكة المكرمة في العصر المملوكي سواء التي كانت تعنى بالجانب الديني، او السياسي، أو الاجتماعي، دون أن تنفرد دراسة علمية تناول موضوع المراسيم السلطانية، ومن هذه الدراسات التي تضمنت المراسيم السلطانية رسالة علمية للباحثة فاطمة المباركي بعنوان الوظائف في الحرم المكي في العصر المملوكي حيث جاءت الإشارة للمراسيم ضمن التعيين

والعزل من الوظائف حيث كانت السلطة بمصر هي المتولية لتعيين والعزل من الوظائف لاسيما العليا منها، وكذا دراسة للباحث عبد الحفيظ السالمي وموضوعها الحياة الدينية في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي جاء الإشارة فيها للمراسيم عند ذكر الجانب المتعلق بالوظائف، كذا في الإصلاحات المتعلقة بالكعبة أو المقامات أو المنائر وغيرها من الأمور المتعلقة بالحرم المكي والتي كانت تتم بموجب مرسوم من السلطان بمصر، كما تناولت رسالة علمية موسومة بالوظائف السياسية والإدارية بمكة خلال العصر المملوكي للباحثة فاطمة الكثيري بشيء من التفصيل بعض المراسيم المتعلقة بالأشراف وأصحاب الوظائف المختلفة إلا أن موضوع هذه الدراسة كان يعنى بالوظائف السياسية والإدارية في مكة، وكذا جاءت الإشارة إلى بعض المراسيم المتعلقة بالجانب الإداري والاقتصادي في رسالة للباحث شريع الشهراني كانت بعنوان الحياة الاجتماعية في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي، ومما يميز هذه الدراسة هو تناولها نماذج من المراسيم السلطانية الصادرة لمكة خلال العصر المملوكي يمكن من خلالها الوقوف على العلاقة بين الأشراف والسلطة بمصر، وكذا النواحي الإدارية والاقتصادية والعلمية في مكة المكرمة خلال هذه العصر، وختمت هذه الدراسة ببيان انتشار الرشوة وبذل الأموال للحصول على مراسيم التوليه سواء كان ذلك من جانب الأشراف او أصحاب الوظائف.

خطة البحث: قد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وأربعة مباحث، وهي كتالي المبحث الأول: المقصود بالمراسيم السلطانية وكيفية إعلانها، والمبحث الثاني: يتضمن نماذج من المراسيم السلطانية للأشراف، وأصحاب الوظائف، وكبار التجار، والمبحث الثالث: عن الخلع المصاحبة للمراسيم، والمبحث الرابع: ما آلت إليه المراسيم في أواخر العصر المملوكي، وختمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

المبحث الأول

المقصود بالمراسيم السلطانية وكيفية إعلانها

المراسيم يقصد بها الأوامر والتعليمات الصادرة من القيادة المركزية العليا إلى المراكز الإقليمية التابعة لها، أو المرسوم هو ما يصدره رئيس الدولة كتابة في شأن من الشؤون، فتكون له قوة القانون(١)، **وعن كيفية قراءة المراسيم أو إعلان هذه المراسيم:** فقد امتازت تلك المراسيم بالعلنية؛ فكانت تقرأ في المسجد الحرام في الحطيم بحضور الأعيان؛ كالقضاة، والأمير الراكز(٢)، والمحتسب، وكبار التجار. وكان الشريف بعد الفراغ من قراءة مرسوم التولية يلبس خلعته ويطوف عقب اللبس، ويدعو له الريس على ظلة زمزم في سبعة الأشواط كالعادة، ثم يصلي ويتوجه إلى بيته ومعه القضاة والأمراء.(٣)هذا وقد تنوعت مراسيم الأشراف الصادرة من السلطة من تعيين أو عزل، أو إخبار بتولي سلطان جديد وغيرها؛ أما أصحاب الوظائف فلا يستطيع صاحب الوظيفة ممارسة عمله إلا بعد قراءة مرسوم التعيين ولبس الخلعة(٤).

---

(١) محمد عبد الستار: المراسيم الحجرية، ص١٥٧

(٢) الأمير الراكز: هو رئيس العسكر وقائدهم، وهي من الوظائف الهامة التي استحدثت في العصر المملوكي زمن الظاهر بيبرس وتحديداً سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨م، وكان يتولاها أحد أمراء المئات، أو أمراء العشرات، أو أمراء الطبلخاناه، وأضحت هذه الوظيفة في العصر المملوكي- تحديداً في العصر الجركسي- يقيم صاحبها بصفة دائمة في مكة، ويكون عوناً وسنداً لشريف مكة في تثبيت سلطانه وحكمه، ويساعده في إدارة البلاد واتخاذ التدابير والقرارات اللازمة، ويمنع الاقتتال بين الأشراف على شرافة مكة، وكذا المساعدة في تأديب الخارجين، عدنان الشريف: الأمير الراكز، ص١٩٩، ٢٠١، ابن فهد: بلوغ القرى، ج٣، ص١٨٤٥، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٥٥

(٣) ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٣١٢

(٤) فاطمة المباركي: الوظائف في الحرم المكي، ص٦٨، ٦٩

وكانت المراسيم تأتي مع القصاد[١]، أو النجّاب[٢]، أو البريد، أو أمير الحاج؛[٣] سواء المتعلقة بالأوامر السلطانية لأشراف مكة، أو لأصحاب الوظائف لا سيما الدينية والإدارية والعلمية؛ حيث إن أصحاب الوظائف المتعلقة بالمجال العسكري أو التجاري غالباً ما يأتي المُعيّن فيها بالمرسوم المتضمن للمهام المكلف بها؛ سواء كانت عسكرية .كالأمير الراكز، وشاد العمائر-[٤] أو تجارية- كناظر جدة، وشاد جدة،[٥] والمباشر وغيرهم . وكان يستقبل حامل المرسوم . الذي كان بمثابة السفير أو المبعوث الخاص في وقتنا الحاضر- بحفاوة، ويخرج له الشريف لاستقباله حيث يجرى له استقبال رسمي قبل قراءة المرسوم، وهذا التطوير الإداري لم يكن معروفاً بمكة المكرمة قبل

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٤٠٥

(٢) النجاب حامل الرسائل والمراسيم السلطانية إلى الأمراء والمكلف بالنداء عليها، ويستخدم النجاب في المهام السريعة والأخبار المهمة، ابن فهد: إتحاف الورى، ٤، ص٣١، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٩٧

(٣) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٧٥، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٦٠٤

(٤) شاد العمائر وصاحب هذه الوظيفة من أمراء العشرات، وكان يتولى الإشراف على العمائر السلطانية، وينفذ رغبة السلطان فيما يُحدث أو يُجدّد من المنازل أو القصور والأسوار والمساجد وغير ذلك، فيأتي صاحب هذه الوظيفة من بلاده مؤقتاً للقيام بالعمارة المطلوبة، ليلى عبد المجيد: التنظيمات المالية والإدارية، ص٢٧٨، فاطمة المباركي: الوظائف في الحرم المكي، ص١٢٧

(٥) شاد جدة: الشاد من شد الدواوين أي فتشها وضبط حسابتها، والشاد هو المفتش تضاف الكلمة لإسم الوظيفة مثل اسم شاد الزكاة، وشاد الأوقاف أي ناظر الأوقاف أو مديرها، محمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص٩٥،مصطفى الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية،ص٢٦٥

هذا العصر[١]. ثم يدخل مكة بعد ذلك ويجتمع بالشريف والأعيان في المسجد الحرام حيث تتم قراءة المراسيم الواصلة من السُلطة بمصر[٢].

❁❁❁❁❁

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٥٨،محمد عبد الستار: المراسيم الحجرية، ص١٥٧، سعاد الحسن: أبن فهد مؤرخاً، ص٤٥٣، ٤٥٤

(٢) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١،ص٥٨، محمد شماع: القضاء والقضاة في الحجاز، ص١٨٩

المبحث الثاني

نماذج من المراسيم السلطانية

يأتي في مقدمتها مراسيم الأشراف: فقد ارتبطت مكة المكرمة بالنفوذ المملوكي منذ عهد أبي نمي الأول[١] عندما اعترِف به السلطان المملوكي الظاهر بيبرس[٢]سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٨م حاكماً منفرداً على مكة، وهذا الاعتراف يعتبر أول مرسوم تولية يصدر للشريف حسني في العصر المملوكي[٣]، ومنذ ذلك الوقت أصبح إصدار مراسيم تولية أشراف مكة من سلاطين مصر جزءاً من التنظيم الإداري المتبع بالنسبة لإمارة مكة على امتداد العصر المملوكي؛ حيث أصبح أشراف مكة نواباً للماليك يحكمون بموجب التقليد الممنوح لهم من سلطان مصر[٤]،كما كان للسلطان المملوكي الحق في إصدار مرسوم عزل للشريف، ومن ذلك في سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م لما توفي السيد حسن بن عجلان[٥] في القاهرة في السابع عشر من جمادى الآخرة وصلت النجابة من

(١) أبو نمي هو محمد بن حسن بن علي بن قتادة بن إدريس بن مطاعن الحسني، يقال له أبو المهدي بن أبي سعد، صاحب مكة وابن صاحبها، يلقب بنجم الدين، ولي إمارة مكة خمسين سنة إلا أوقاتاً يسيرة زالت ولايته عنها فيها، توفي سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م، الفاسي: العقد الثمين، ج١،ص٤٥٦

(٢) الظاهر بيبرس: هو الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس بن عبدالله البندقداري الصالحي النجمي، تولى السلطنة يوم الأحد سابع ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ/١٢٥٩م، صبيحة مقتل المظفر قطز، وتوفي في يوم الخميس التاسع والعشرين من المحرم سنة ٦٧٦هـ /١٢٧٧م، ابن تغري: النجوم الزاهرة، ج٧، ص٩٤، ٢٥٨

(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٣، ٤،ص٨٠، ١٤٠،٩٠، ٤١٨

(٤) عدنان الشريف: الأمير الراكز، ص٢٠٠

(٥) حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي، أمير مكة المكرمة، يلقب بدر الدين، ولي إمرة مكة من غير شريك سنة وتسعة أشهر، ووليها سنة وسبعة أشهر شريكاً لأبنه بركات، توفي بالقاهرة في جمادى الأخرة سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م، ابن تغري: الدليل الشافي،ج١،ص٢٦٤

القاهرة، وصحبتهم المراسيم إلى الشريف بركات[١] وأخيه إبراهيم[٢] أبناء حسن بن عجلان، وتضمنت الحضور إلى الأبواب السلطانية والتأكيد في ذلك، وإنهم إن لم يحضرا كلاهما أو أحدهما يخرج عنهما السلطان إلى غيرهما، فتجهز السيد بركات وأخوه إبراهيم في أثناء تلك السنة إلى القاهرة.[٣]

كما تتضمن الكثير من مراسيم الأشراف ثناء السلطان على الشريف، ويخبره برضاه عنه ورضى الحجاج وشكرهم له بسبب الأمن الذي ساد طريق الحاج،[٤]ومن هذه المراسيم ما ورد في سنة ٨٨٨هـ/١٤٨٣م، وكان من ضمن ما جاء في مرسوم الشريف المؤرخ بثالث عشر صفر الثناء عليه من السلطان وأنك مقرب عندنا، وأن أمر جميع الحجاز إليك، وأن الحجاج وصلوا سالمين وهم شاكرون، وغير ذلك من نحو هذه المقولات[٥]، وكذا في سنة ٨٨٩هـ/١٤٨٤م كان مرسوم الشريف يتضمن الشكر منه، وسلامة الحاج وأمرائه وهم شاكرون منه.[٦]

ومن المراسيم الواردة للأشراف ما جاء للإخبار بتولية سلطان، ومن ذلك المرسوم الواصل لمكة المكرمة في خامس عشر محرم من سنة

(١) بركات بن حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي بن أبي سعد الحسني المكي، أمير مكة المكرمة، ونائب السلطة بالأقطار الحجازية، ولي إمرة مكة من غير شريك بعد والده سته وعشرين سنة، توفي سنة٨٥٧هـ/١٤٥٣م، ابن فهد: غاية المرام، ج٢، ص٣٩٢

(٢) إبراهيم بن حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي الحسني المكي، أمير مكة المكرمة، ولد بمكة سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٥م، لما مات أبوه بالقاهرة، طلبه هو وأخاه السلطان، فتوجها إليه، وخلع عليهما، وولى السيد بركات، وحلّف هذا على طاعة اخيه، توفي سنة٨٤٩هـ/١٤٤٥م، ابن فهد: غاية المرام، ج٢، ص٤٧٠

(٣) الجزيري: الدرر الفرائد، ج١، ص٤٤٦، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٢، ص٦٣٠

(٤) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص١٥، ٢٦٦

(٥) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٢٦٦

(٦) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٤٢

٨٩٢هـ/١٤٨٦م، ومما جاء فيها الإخبار بولاية محمد بن السلطان، ولقب بالناصر، وكني بأبي السعادات، ثم بموت أبيه، ثم بالبيعة له.(١)

كما كان من ضمن المراسيم التي تصل للأشراف ما كان للقضاء على الخلافات، أو الإصلاح بين الأشراف المتنازعين، ومن ذلك ما كان في الثاني من ذي القعدة سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م؛ حيث ورد مرسوم للأشراف قرئ في الحطيم وفيه " أننا سمعنا أنك أنت . بركات . وأخوك هزاع(٢) بينكما خلاف، وينبغي أن تكونا على قلب واحد كما كنتما في حياة والدكما، ويكون السيد هزاع معك نائباً كما كنت مع والدك"، ويقال: إنه جعل لهذا الأمير تسفير(٣) عشرة آلاف، وزعت على السيد بركات، والقاضي الشافعي، والقاضي كاتب السر(٤).

ومن ضمن المراسيم الصادرة للأشراف من قِبل السلطة بمصر ما كان متضمناً الأمر للشريف بإزالة بعض المنكرات وذلك في سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م؛ حيث وصل مرسوم للشريف من السلطان المملوكي بتبطيل مقام الزيدية

(١) محمد الملك الناصر ابن قايتباي المحمودي الظاهري، أبو السعادات، ناصر الدين، من ملوك الجراكسة في مصر والشام والحجاز، بويع بمصر قبل وفاة أبيه سنة ٩٠١هـ/١٤٩٥م وكان صغير السن، فقام بتدبير ملكه كرتباي الأحمر، ثم استبدل به الأتابكي أزبك بن ططخ، وساءت سيرة الناصر وكانت أيامه كلها فتناً وشرور، استمر إلى سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٨م حيث قتله بعض المماليك غيلة في الطالبية من ضواحي القاهرة، ابن إياس: بدائع الزهور، ج٣، ص٣٣٢، ٣٣٣، الزركلي: الأعلام، ج٧، ص٩

(٢) هزاع: هو هزاع بن محمد بن بركات، أنعم عليه السلطان الأشرف قانصوه الغوري بإمرة مكة المكرمة سنة٩٠٦هـ/١٥٠٠م، نازعه خلالها أخوه الشريف بركات، توفي سنة٩٠٧هـ/١٥٠١م، ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص١٠٣، ١١٦، السخاوي: الضوء اللامع، ج١٠، ص٢٠٨

(٣) التسفير: منحة كالحق أو الأجر على القيام بمهمة يأخذها من المنتفع بسفارته أو سفره، ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٨١

(٤) ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٨١

والإنكار عليه في ذلك وفي أمور حدثت بمكة، فدخل السيد عُطيفة المسجد الحرام عند وصول المرسوم وأخرج إمام الزيدية إخراجاً عنيفاً ونادى بالعدل في البلاد[١]، وفي هذا المرسوم ما يؤكد على حرص السُلطة على نشر المذهب السني ومحاربة التشيع.

وأيضاً من المراسيم الهامة التي وردت للأشراف من السلطان المملوكي مرسوم وصل في سنة ٨٤٣هـ/١٤٣٩م، ومما جاء فيه إعفاء السيد بركات من تقبيل خف الجمل، فشكر هذا من فعل السلطان،[٢]فقد كان من المهام المكلف بها شريف مكة المكرمة الخروج لاستقبال المحمل[٣] السنوي المصري، وتقبيل خف جمل المحمل على اعتبار أنه المحمل الرئيس الذي ترافقه كسوة الكعبة الرسمية، وقد أصبح هذا تنظيماً متبعاً، وهو يحمل دلالة مهمة وهي طاعة شريف مكة المكرمة للسلطة الحاكمة في مصر، وظل هذا التقليد متبعاً حتى أُلْغي بموجب هذا المرسوم الصادر من السلطان المملوكي.[٤]

وبلغ من حرص الأشراف على الإمرة أنه كان يحدث أن يسافر أحدهم إلى مصر للحصول على مرسوم التولية كما حدث في سنة ٧٣٥هـ/١٣٩٣م عندما قدم الشريف عطيفة مكة المكرمة متولياً نصف البلاد ومعه خمسون

(١) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٢، ص١٨٤

(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٤٥

(٣) المحمل من رموز سيادة السلطان على الحرمين الشريفين، اتخذ كشعار منذ بداية العصر المملوكي، والمحمل كالمحفلة يحمله بعير يتقدم قافلة الحج لا يركبه أحد، ولا يستخدم إلا لهذا الغاية، في أعلاه قبة وعلم كان يزين بالذهب والجواهر، أول من أمر بتجهيزه على هذا النحو الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٧٠هـ/١٢٧١م، وقد استمر العمل به إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وألغي هذا التقليد في أعقاب الخلاف بين الحكومتين المصرية والسعودية بسبب ما كان يرافق المحمل من مظاهر تتعارض وروح العقيدة الإسلامية، كالعزف والموسيقى ونحوها، وكلها من وجهة نظر الفقهاء من البدع الضالة، مصطفى الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص٣٩٠

(٤) فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٥٢

جندياً تركياً شراء ومستخدمين، وكذا سنة٧٤٦هـ/١٣٤٥م عندما سافر عجلان بن رميثة[١] إلى مصر وعاد بمرسوم التولية ومعه خمسون مملوكاً،[٢]ومما يلاحظ على الأشراف الذين قصدوا مصر للحصول على مراسيم التولية أنهم كانوا يأتوا مصحوبين بقوات عسكرية من الأجناد الأتراك، ولعل ذلك لحفظ الأمن، وليتمكنوا من تثبيت أقدامهم في الحكم ومساعدتهم ضد خصومهم الأشراف[٣]؛ بل إن من الأشراف من استعان بشاد جدة جاني بك[٤] الذي كان يتولى -كذلك- النظر والحسبة وإمرة الترك المقيمين بمكة[٥] ليسأل له السلطان في أن يتولى ابنه إمرة مكة من بعده، فسعى شاد جدة إلى السيد الشريف محمد بن بركات[٦] في الحصول على الإمارة بعد أبيه سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٤م، وذلك عندما تكلم السيد بركات مع مشد جدة الأمير جاني بك بأن يرسل للسلطان

(١) عجلان بن رميثة بن أبي نمي محمد بن أبي سعد حسن بن علي بن قتادة بن إدريس بن مطاعن الحسني المكي، أمير مكة المكرمة، وللي إمرة مكة غير مرة، نحو ثلاثين سنة، مستقلاً بها مدة، وشريكاً لأخيه ثقبة مدة، وشريكاً لابنه أحمد مدة، توفي سنة٧٧٧هـ/١٣٧٥م، الفاسي: العقد الثمين، ج٦، ص٥٩، ٧٠

(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٣، ص٢٣٠، الفاسي: العقد الثمين، ج٦، ص٦٠، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٣٩

(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٢، ص ٢٠٤، ٢٠٥،عدنان الشريف: أتراك الشريف، ص٧

(٤) جاني بك الظاهري جقمق الجركسي الدوادار شاد جدة ،تولى شادية جدة سنة ٨٤٩هـ/١٤٤٥م، نهض بخبرته في الظلم مالم يصل إليه من قبله، عاد بشيء كثير له وللسلطان فزاد عنده حضوه، وظهرت له كفاءته ولازال أمره في نمو وزياده وعظم حتى قيل له نائب جدة ،كما ولي إمرة الطلبخانات، توفي مقتولاً سنة ٨٦٧هـ/١٤٦٢م، السخاوي، الضوء اللامع ،ج٣، ص٥٧

(٥) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٣٢٤

(٦) محمد بن بركات بن حسن بن عجلان بن رميثة بن نمي محمد بن أبي سعد بن علي بن قتادة الحسني المالكي، أمير الحرمين الشريفين والحجاز قاطبة وحلى بن يعقوب بل وجازان فإنه أخذها، وصل قاصد من مصر سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، ومعه كتاب من السلطان إلى محمد بن بركات بالعزاء في والده وقرئ مرسومين أحدهما بولايته والثاني إلى القضاة والأمراء والمجاورين والأعيان بولاية السيد محمد بركات، توفي سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م،ابن فهد: غاية المرام،ج٢،ص٥٠٦

ويسأله في ولاية إمرة مكة المكرمة لولده محمد بن بركات، وبعد توجه جاني بك للقاهرة وصل قاصداً من الأمير جاني بك مشد جدة ومعه مرسوم وخلعه للسيد محمد بن بركات، ودعي للسيد محمد بن بركات على زمزم بعد صلاة المغرب من ليلة الأربعاء، ومن ضمن ما ورد في مرسوم تعيين الشريف محمد بن بركات الذي قرأ في المسجد الحرام بحضور القضاة والتجار والأعيان " أنه وردت إلينا كتب الأمير جاني بك مشد جدة بالثناء على المخدوم، وبلغنا توهن المخدوم وضعفه وقلة حركته..... " وكان ذلك مقابل خمسين ألف دينار(١).

أما عن مراسيم أصحاب الوظائف: فقد كان السلطان المملوكي هو الذي يتولى العزل والتعيين والإنابة في كل المناصب القيادية في الدولة، وكذلك الوظائف الدينية؛ فإليه يرد أمر القضاء، والخطباء، والأئمة، ونظارة المسجد الحرام، والحسبة تعييناً وعزلاً، وكذلك الحال في الوظائف الإدارية والعلمية والعسكرية،(٢) وقد تنوعت المراسيم الواصلة إليهم، وفي مقدمة أصحاب الوظائف القاضي الشافعي الذي كان يعد في المرتبة الثانية بعد شريف مكة، ومن خلال المصادر نلحظ أن معظم المراسيم إن لم يكن كلها كان يتصدرها مرسوم للشريف والقاضي الشافعي، وكان في كثير من الأحيان يتضمن مرسوم الشريف والقاضي الشافعي نفس المحتوى، ومن أمثلة ذلك المراسيم الواصلة لمكة المكرمة في سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م والمتضمنة أن الشريف محمد بن بركات شملته الصدقات الشريفة باستقراره في وظيفته وخلعه له، وكذا كان مرسوم القاضي الشافعي يُخبر فيه باستقراره على وظيفته، وأن وصل له خلعة(٣)، وكذا في سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٨م ومضمون مرسوم الشريف أن مكاتيبك وصلت إلينا، وأنك عندنا معظم ولتقر عيناً ولتبسط يدك. وكذا مرسوم القاضي الشافعي تضمن وصول مكاتيبه وتعظيمه ولتقر عيناً ولتبسط

(١) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٠، ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٣٤٦
(٢) محمد شماع: القضاء والقضاة، ص٨٦، ٨٧
(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٤٨٣

يدك وتردع المفسدين،[١] وكذا في سنة ٨٩٧هـ/١٤٩١م قرئ بالحطيم مرسوماً للسيد الشريف وقاضي القضاة الشافعي ليس غير، وفيهما تعظيمهما وإعلامهما بوصول نائب جدة[٢] لمحل ولايته ومعه صيرفي[٣] ومباشر[٤]،[٥] وطلب مساعدتهم، وأيضاً في سنة ٨٩٨هـ/١٤٩٢م وصلت مراسيم لمكة، ومما ورد

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٥٨٩

(٢) وهي من الوظائف الهامة التي استحدثت في العصر الأيوبي واستمرت حتى العصر المملوكي، وكان التعيين فيها من قِبل الأشراف حتى عصر السلطان برسباي سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٤م؛ فقد أصبحت نظر جدة وظيفة سلطانية يخلع على متوليها؛ حيث عظم أمر ميناء جدة الذي يجلب منه لدولة المماليك الرسوم، والعشور والمكوس المفروضة على السفن التجارية، مما جعل السلاطين المماليك يهتمون بهذا الثغر ويولّون عليه نائباً عن السلطة شريطة الولاء، كما كان من مهامه إلزام التجار بدفع رسوم إضافية كانت تدفع رواتب للموظفين الذين كانوا يساعدون ناظر جدة في عمله؛ مثل: الشاد، والصيرفي، والقباني وغيرهم من الأعيان(٢)، وأطلق على هذا النائب ناظر جدة أو ناظر الخاص، وكان يُعيّن في هذه الوظيفة كبار الموظفين المدنيين وخاصة القضاة، واستمر الأمر كذلك حتى عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م؛ حيث أصبح يتولاها أحد الأمراء المماليك، علي السيد: الحياة الاقتصادية في جدة، ص٨٠، محمد الفعر: مرسوم نائب جدة، ص١١٠، حسن مقابلة: الرسوليون والمماليك، ص٧٣

(٣) الصيرفي هو الذي يعمل على استبدال العملات الخاصة بالتجار الأجانب القادمين إلى الحجاز، كي يتيسر لهم استبدال العملات الخاصة بهم بعملات الحجاز السائدة في تلك الفترة، وتعد الصيرفة من وظائف كتاب الأموال، فهو الذي يتولى قبض الأموال وصرفها، وهو مأخوذ من صرف الذهب والفضة، وكان يقال له الجهبذ، هند الضيف: أسواق الحجاز ،ص١٦٦،سلوى عبد القادر: جدة في العصر المملوكي،ص١٠٩

(٤) المباشر وهو الموظف الذي كان يكلف بإدارة الأعمال والإشراف على تنفيذها، وإجراء المبيعات والمشتريات المتعلقة بها، واستخدام عمالها، ويطلق على الموظفين بالدواوين مسمى مباشرين، كما أطلق مسمى المباشرين على الموظفين الإداريين الذين كانوا يتولون وظائف متنوعة تتعلق بديوان جدة؛ من ناظر، وشاد، ومباشر(٤)، ويُعين المباشرون بمرسوم سلطاني يتضمن الإخبار بمجيء المباشرين، وخلعه للأمير والقاضي، علي السيد: الحياة الاقتصادية في جدة ،ص ٨١،سلوى السليمان: جدة في العصر المملوكي ،ص ١٠٨

(٥) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص٧٥٠

فيها مرسوم للشريف ومرسوم للقاضي الشافعي من ضمن ما جاء فيها أنهم على وظائفهم، وخلعه لكل واحد منهم.(١)

ومن مراسيم أصحاب الوظائف مراسيم التعيين الواصلة إلى مكة المكرمة، ومن ذلك مرسوم في سنة ٨٥٩هـ/١٤٥٤م بتعيين الخطيب برهان الدين إبراهيم بن علي بن ظهيرة بولاية نظر المسجد الحرام،(٢) كما ولي الملك الظاهر محمد بن أحمد بن محمد النويري قضاء مكة وخطابتها وحسبتها، ونظر المسجد الحرام والأوقاف،(٣) وكان أحياناً يُستدعى من يُراد تقليده لمنصب القضاء إلى مصر ويُعيّن من قبل السلطان مباشرة، ففي عام ٨٣٠هـ/١٤٢٦م عين في مصر الشيخ جمال الدين محمد بن علي الشيبي للقضاء مكة المكرمة، وقُلد أبو البركات بن الزين قاضياً للمالكية، وكان ذلك بعد استدعائهم إلى مصر فقلدهم الملك الأشرف برسباي(٤) كما كانت السلطة بمصر تتولى تحديد الفئات التي تتولى الوظائف، ومن أمثلة ذلك وظيفة الحسبة. وكانت تصدر المراسيم السلطانية بتوليتها للقضاة إلى جانب وظائفهم الأخرى التي يتولونها، ومن ذلك تولي القاضي محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري الحسبة والخطابة ونظر الحرم المكي(٥)، كما أسندتها في بعض الفترات للأشراف، ويتضح ذلك من خلال مرسوم صدر سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠م، ومما جاء فيه " أن كاتب الإنشاء أنهى إلينا أنه ليس لديكم رغبة في حسبة مكة، فرسمنا ألّا تكون إلا تحت يدكم لشمول النفع للخاص والعام"، كما جاء في مرسوم صدر عام

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١،ص٣٩٣
(٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ج٢، ص٣٣٠،ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٣٥٠،
(٣) ابن تغري: المنهل الصافي، ج٩، ص٢٨٠
(٤) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٣، ص٦٣٩، عبد الحفيظ السالمي: الحياة الدينية في ص١٦٢
(٥) الفاسي: العقد الثمين، ج١، ص٣٧٦

٨٧٣هـ/١٤٦٨م، ومما جاء فيه "أن الحسبة للشريف"،[١] كما أسندتها السلطة في العصر المملوكي الجركسي (٧٨٤هـ/٩٢٣م) لأمراء عسكريين ومن ذلك ما جاء في مرسوم وصل سنة٨٧٢هـ/١٤٦٧م أن يتوجه طوغان شيخ إلى المدينة المنورة باشاً على الترك المتوجهين إليها، ومحتسباً بمكة المكرمة عوضاً عن السيد الشريف محمد بن بركات[٢]، وكذلك في وظيفة البوابة التي كانت تسند للقضاة، وكان لا يشترط التفرغ لهذه الوظيفة؛ إلا أنه صدر في عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م مرسوم سلطاني باستبعاد القضاة من هذه الوظيفة الذين لم يكونوا قادرين على القيام بأعبائها إلى جانب وظائفهم، ونص المرسوم على " يعزل البوبون القدامى وكانوا قضاة وفقهاء، ويولى على أبواب الحرم بوابون ليس لهم حرفة وصناعة ولا شغل فقراء مساكين، فحضر الأمراء والفقهاء وقرئ المرسوم، وقرر لكل باب بواب، وعزل من كان بواباً قبل ذلك من الفقهاء والقضاة، وألزم البواب بملازمة باب الحرم، والنوم عليه ليلاً ونهاراً، وألا يغيب عنه إلا لضرورة، وأن يتعاهد البواب بابه بالرش والكنس والتنظيف، ومنع الكلاب والجواري الحاملات الماء والحمّال من الدخول للمسجد الحرام واستطراقه والمرور فيه لغير حاجة. ورسم السلطان أن يقرر لكل بواب عشرة أشرفية معلوماً كل عام يحمل له من أوقاف الحرمين"[٣]، ومن الجدير بالذكر أن السلطة كانت تتولى التعيين في وظيفة الحجابة على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت في بني شيبة قبل الإسلام وأقرهم عليها النبي -ﷺ- يوم فتح مكة المكرمة عندما أعطاهم مفتاح الكعبة وجعلها متوارثة فيهم إلى قيام الساعة؛[٤] فضلاً عن ذلك فإن أسرة بني شيبة وضعت لها نظاماً تسير عليه في تعيين السادن تلو السادن، إلا أن هذا لا يمنع أن نقول: إن تعيين السادن

(١) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٤٩٠، ٤٩٤
(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٤٨٤
(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٣، ص٦٤٦، المقريزي: السلوك، ج٧، ص١٥٦
(٤) الأزرقي :أخبار مكة ،ج١،ص ٣٧١

لابد أن يصدر به قرار سلطاني؛ وذلك لإقرار ما اتفقت عليه الأسرة من اختيار السادن الجديد الذي يكون في العادة أكبر الأسرة سناً، كما أن عزل السادن يكون كذلك بقرار سلطاني[١]،كما تتضمن بعض المراسيم إقرار أصحاب الوظائف على وظائفهم. ومن ذلك في سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م حيث وصل مرسوم لباش الترك مغلباي الأشرفي بأنه على ولايته . إمرة الترك . وعلى حسبة مكة[٢]، كما كانت تأتيهم مراسيم بإضافة وظائف لهم. ومنها مرسوم جاء في سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م في ثاني عشر ربيع الأول وقرئ بالحطيم، وكان من ضمن ورد فيه أن القاضي محب الدين بن أبي السعادات مستمر على ولايته، وأضفنا إليه نظر الحرم الشريف والأيتام والربط والأوقاف وقضاء جدة،[٣] وكذا في وظيفة نظر جدة التي تعد إحدى الوظائف المالية[٤]، وكان التعيين فيها يتم من قِبل أمراء مكة، ثم طرأ على هذه الوظيفة تطورٌ ملحوظ بدأ منذ عهد السلطان الأشرف برسباي،[٥]وتحديداً منذ سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٤م؛ حيث أصبحت نظر جدة وظيفة سلطانية يُعين متوليها بمرسوم سلطاني يختاره السلطان ويخلع عليه، ويكون في الغالب شخصاً من كبار الموظفين المدنيين وخاصة القضاة، واستمر ذلك حتى عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م، حيث تحولت إلى وظيفة يتولاها أحد أمراء المماليك من ذوي الرتب العسكرية[٦]،كما كانت تأتي المراسيم بالعزل لبعض أصحاب الوظائف ومن ذلك ما جاء في مرسوم للقاضيين الحنفي والمالكي في سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٦م كان فيه توبيخٌ لهما بأن الشكوى فيهما كثيرة، وأنهما يتعصبان ويحكمان بكذا، وقد عزلناهما، وقد سألت

(١) الطاسان: الوظائف الدينية والإدارية، ص٢٩٥
(٢) ابن فهد: إتحاف القرى، ج٤، ص٥٣٧
(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٥٣٨، ٥٣٩
(٤) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص٢٩٨
(٥) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص٥٦٥
(٦) علي السيد: الحياة الاقتصادية في جدة، ص٨٠

مراحمنا الشريفة في عودهما فأعدناهما، وإن عادا لذلك فما يقبل فيهما شفاعة، فتأخذون عليهما في ذلك وقد جهزنا لهما خلعتين"[١]، كما وصل في سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م مرسوم بعزل القاضي الحنفي عن قضاء الحنفية، وبقي البلد شاغراً عن قاض حنفي إلى رمضان فأعيد، ووصل العلم بذلك مع مباشر جدة[٢].

ومن المراسيم الواردة لأصحاب الوظائف ما كان متضمناً نقل وظائف الأب للابن أو توارثها، ويكون ذلك بمرسوم سلطاني، ومن ذلك ما كان عام ٨٩١هـ/١٤٨٦م حيث قرئ بالحطيم مرسوم للشريف ومرسومان للقاضي جمال الدين أبي السعود، ويتضمن مرسوم الشريف" أنه وصلنا إعلامكم بوفاة قاضي القضاة برهان الدين، وأنكم تسألون في وظائفه أن تكون باسم ولده القاضي جمال الدين أبي السعود وقد أجبناكم لذلك، وأنكم تتوصون منه ويكون نظركم عليه"، ومضمون مرسوم القاضي جمال الدين أبي السعود " أنه بلغنا وفاة قاضي القضاة برهان الدين تغمده الله برحمته، وبلغنا ما أنتم عليه من العلم والخير وقلدناك وظائف والدك من قضاء القضاة بمكة المشرفة، ونظر المسجد الحرام بها، وتدريس المدرسة الأشرفية بمكة ومشيختها، وقضاء جدة المعمورة، وغير ذلك وجميع ما بيد والدك من المرتبات يكون بينك وبين إخوتك وبين أختك، ومن مات منهم يكون نصيبه للباقين من غير تجديد مرسوم، وفي الثاني أن الشريف سألنا في وظائف والدك وأجبناه لسؤاله"[٣]وكذا من المراسيم المتضمنة نقل الوظائف أو توارثها ما جاء في مرسوم الشريف الذي قرئ بالحطيم سنة ٨٨٣هـ/١٤٧٨م، وتضمن " إنك أرسلت تشكر نائب جدة وتثني عليه وتخبر بموت القاضي كمال الدين بن ظهيرة وتسأل في وظيفة قضاء

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص١٠١١
(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٧١
(٣) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٤٦١

جدة وما معها لأخية الخطيب فخر الدين أبي بكر بن ظهيرة فأجبنا سؤلك وأنعمنا عليه بولاية ذلك"[١].

كما تأتي المراسيم لأصحاب الوظائف لما يقع منهم من مخالفات، وهو مما يدل على متابعة السلطة واهتمامها بمن يتولى الوظائف في بمكة المكرمة؛ فضلاً عن دقة وصول الأخبار إليها، ومن ذلك المرسوم الصادر لباش الترك في سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م، وفيه تهديد لباش الترك، وأنه يترك البضائع التي كان يأتي بها تباع عند بيته، وأن تباع في محالها على العادة[٢] وفي سنة ٨٧١هـ/١٤٦٦م "أنه بلغنا أن الترك المقيمين بمكة المكرمة كثر شكوى الناس منهم، وأن الترك من عاد الضرر منه ينفى أو يرسل إلى الأبواب الشريفة محتفظاً به" [٣]، وكذا في سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م وصلت خمسة مراسيم من بينها مرسوم للباش الترك، فلم يقرأ له مرسوم؛ لأنه يقال: إن فيه إهانة للأتراك المقيمين بمكة المكرمة، وتهديداً لهم بسبب ظلمهم فما أحب سماعهم لذلك[٤]، وتدل هذه المراسيم على سوء سيرة بعض الأمراء المماليك الذين كانت توليهم السلطة بعض الوظائف في مكة.

ومن الوظائف الهامة التي تتولى السلطة التعيين فيها في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي الوظائف العلمية، ومن أمثلتها وظيفة التدريس، وبلغ من أهميتها أن التعيين فيها يتم بمرسوم سلطاني، كما كان لا يعين بهذه المهنة إلا كبار العلماء من القضاة وأئمة المذاهب الأربعة؛ إلى جانب ما يجمع لهم من وظائف أخرى، وغالباً ما كانُ يجمع للعالم أكثر من تدريس؛ كأن يتولى التدريس بأكثر من مدرسة، أو التدريس بالمدارس إلى جانب تولي نظر المدرسة أو نظر أكثر من مدرسة، أو التدريس بالمدارس إلى جانب التدريس

(١) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٦٢١، ٦٢٢
(٢) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٦٢٢
(٣) ابن فهد: أتحاف الورى،ج٤،ص٤٧٠
(٤) ابن فهد: أتحاف الورى،ج٤،ص٥٣٩

بالحرمين، فقلما نجد من العلماء من يقتصر على أحد التداريس، وممن عملوا بالتدريس في المدارس وجمعوا بين التدريس ونظر المدارس نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الذروي الأصل المكي المولد والدار، المعروف بالمرجاني، الذي درّس بالمدرسة المنصورية في مكة ستاً وعشرين سنة، فقد ولي تدريسها في سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م، مع نظر المدارس الرسولية بمكة، وخرج عن نظر المدارس نحو سنة في آخر سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م وعاد إليه آخر التي بعدها، (ت٨٢٧هـ /١٤٢٣م)[١] ، كما ولي التدريس محمد بن محمد بن أحمد أمين الدين أبو المعالي بن قطب الدين العسقلاني بالمظفرية[٢] بمكة المكرمة، (ت ٧٠٤هـ/١٣٠٤م) [٣]، وممن ولي التدريس بأكثر من مدرسة الإمام ضياء الدين محمد بن عمر بن محمد بن عمر أبو عبد الله بن الإمام تقي الدين أبي البركات القسطلاني المكي المالكي الذي درّس بالمدرسة المالكية لابن الحداد المهدوي[٤]، ودرّس بالمنصورية[٥] بمكة، (٦٦٣هـ/١٥٨٥م)[٦].

(١) الفاسي: العقد الثمين ،ج١،ص٤٢٩

(٢) المدرسة المظفرية الحنفية، كانت موجودة قبل ٧٣٨هـ/١٣٣٧م، ولا يعرف واقفها، محمد آل عمرو: التعليم في الحجاز،ص١٧٥

(٣) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج٤،ص١٦٩

(٤) مدرسة ابن حداد المهدوي: بناها عبد الحق المهدوي المعروف بابن حداد، وتاريخ وقفها سنة ٦٣٨هـ/١٢٤٠م، وتعرف بمدرسة الأدارسة، وتقع بالقرب من الشبيكة، وأوقفت على طلاب المذهب المالكي، خالد الجابري: الحياة العلمية في الحجاز، ص٣٧٥

(٥) المدرسة المنصورية أنشأها المنصور عمر بن علي بن رسول صاحب اليمن، بالجانب الغربي من المسجد الحرام، وذلك في سنة ٦٤١هـ/١٢٤٣م، وكانت ملاصقة لمدرسة الزنجيلي، مقابل مدرسة طاب الزمان الحبشية، وأوقفها على الفقهاء الشافعية، وتسمى أيضاً بالمدرسة النورية نسبة إلى نورالدين لقب الملك المنصور، وتسمى أيضاً المظفرية نسبة إلى ولده المظفر يوسف بن علي، لأنه عمل بها درس الحديث، خالد الجابري: الحياة العلمية في الحجاز، ص٣٧٥، ٣٧٦

(٦) الفاسي: العقد الثمين ،ج٢،ص ٢٣١

وكذلك تصل المراسيم لمن يتولى النيابة في الوظائف؛ فقد كان تعيين النواب وعزلهم يتم بمرسوم سلطاني، ومن ذلك تولي محمد بن عبد اللطيف بن أبي السرور نيابة قضاء المالكية بمرسوم من السلطان، وتوهم استقلاله به بعد موت القاضي فما اتفق له(١)، كما كانت تصدر المراسيم بتولية الوظيفة الواحدة لشخصين، وفي بعض الأحيان كانت أربعة أشخاص؛ وذلك نتيجة للتنافس والتنازع على الوظائف، وغالباً ما يكونون من الأقارب(٢).

ويتضح من خلال المراسم المتعلقة بالوظائف أن أمير مكة لا يكون له صلاحية التعيين فيها إلا بعد الحصول على إذن من السلطان المملوكي، وفي حال استدعى الأمر قيام أمير مكة بالتعيين دون الرجوع للسلطان لغياب متولي الوظيفة، أو وجود نزاع حول الوظيفة فإن ذلك يكون بصورة مؤقتة حتى يصدر مرسوم بإقرار المتولي للوظيفة أو عزله، ومن ذلك عندما عزل السيد عجلان أمير مكة شيخ السدنة الجمال عبد الله محمد بن أبي بكر بن ناصر الشيبي عن مشيخة الحجبة لغيبته في مصر. وولى أبا الفضل أحمد بن يوسف بن أحمد بن صالح الشيبي، إلى أن وصل مرسوم في عام ٧٥٧هـ/١٣٥٦م في آخر شعبان أو مستهل رمضان، الذي تضمن الأمر بعودة محمد بن أبي بكر لمشيخة السدنة كما كان ويكون صهره يوسف بن محمد بن أبي راجح نائباً عنه إلى حين حضوره إلى مكة(٣)، وكذا عام ٨٣٧هـ/١٤٣٣م عندما عزل السلطان المملوكي الأشرف برسباي جلال الدين أبو السعادات بن ظهيرة من نظر الحرم، وعيّن أحد التجار المجاورين بمكة عندما بذل له المال مقابل تعيينه على نظر الحرم، وهو داود الكيلاني، فمنعه الشريف من ممارسة

(١) السخاوي: الضوء اللامع، ج٨، ص٧٦

(٢) السخاوي: الضوء اللامع، ج٦، ص٩٤،ج٢، ص١٩٨، ابن فهد: الدر الكمين، ص٥٣٩

(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٣، ص٢٧٠

وظيفته، وعين سودون المحمدي[١] بدلاً عنه إلى أن يأتي مرسوم بذلك، وراجع السلطان فيما أصدره، وأن أهل مكة لا يرضون به، فأدرك السلطان برسباي خطأه واستجاب للشريف بركات، وأصدر مرسوماً بمباشرة سودون المحمدي لنظر المسجد الحرام.[٢]

هذا وقد تميزت مراسيم أصحاب الوظائف العسكرية كشاد جدة، والأمير الراكز، وكذا الوظائف المدنية التي يتولاها العسكريون كنظر جدة، والمباشرين وغيرهم بمكة المكرمة بأن صاحب الوظيفة الذي عُيّن بمرسوم سلطاني أنه كان يتوجه بهذا المرسوم إلى مكة المكرمة هو وقواته المصاحبة له، وعند وصوله يطوف ويسعى، ويبيت بالزاهر، وفي الصباح يخرج الشريف لاستقباله، ثم يُلبس صاحب الوظيفة خلعة للشريف وولده، أو من معه من كبار الموظفين كالباش وغيره[٣]، ثم يقرأ مرسوم التعيين في المسجد الحرام في الحطيم بحضور القضاة والأعيان[٤]، ويكون المرسوم متضمناً خلعة للشريف والقاضي، والقاضي، والإخبار بتولية صاحب الوظيفة والمهام المكلف بها والتوصية عليه، فقد كان يتضمن مرسوم صاحب وظيفة الأمير الراكز أو باش الترك خلعة للشريف والقاضي، والإخبار بوصول الأمير الراكز والتوصية عليه، ومن ذلك في سنة ٨٨١هـ/١٤٧٦م عندما وصل مرسوم بشأن باش الترك قاني باي، وفي مرسوم الشريف الثناء على باش الترك قاني باي، وأنه من المقربين عندنا[٥]، وكذلك الحال في وظيفة شاد العمائر يتوجه بمرسوم تعيينه لشريف مكة؛ حيث يتضمن المرسوم -غالباً- الإخبار بتعيين شاد العمائر، والمهام

(١) سودون المحمدي ولي من قِبل السلطان الظاهر جقمق نظر الحرمين الشريفين، ويكون مشد العمارة بهما، وإمرة الترك، وبسودون هذا اضيفت لأول مرة وظيفة الناظر بالمسجد الحرام لمشد العمائر إلى جانب عمله العسكري كأمير للجند، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٢٨، السخاوي: الضوء اللامع، ج٣، ص٢٨٦

(٢) المقريزي: السلوك، ج٧، ص٢٧٨، ٣٠١

(٣) ابن فهد: غاية المرام ،ج٢،ص٥٤٨، ٥٧١،٥٦٧، ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص١٢٨، ٦٠٣

(٤) ابن فهد: بلوغ القرى،ج٢،ص٦٤٧،ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٦١٦، ٦١٩

(٥) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٦٠٢

المكلف بها، وخلعاً للشريف والقاضي، والتوصية عليه في بعض المراسيم[١]، وكذلك الحال في باقي الوظائف العسكرية، [٢]كما كانت تصل المراسيم لأصحاب الوظائف العسكرية أثناء وجودهم في مكة بإضافة وظائف لهم كما في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م؛ حيث قرئ مثال[٣] لناظر المسجد الحرام جاني بك أن يكون مشداً بجدة مع ما بيده من النظر والحسبة وإمرة الترك المقيمين بمكة[٤]، وفي سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م وصل مرسوم بأن الأمير مغلباي باشاً للترك الراكزين عوضاً عن الأمير طوغان الشيخ، وطوغان يتوجه إلى المدينة المنورة باشاً على الترك المتوجهين إليها، ومحتسباً بمكة المكرمة عوضاً عن السيد الشريف محمد بن بركات[٥]، كما تتضمن المراسيم إقرارهم على وظائفهم كما في سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م؛ حيث وصل مرسوم لباش الترك مغلباي الأشرفي بأنه على ولايته وعلى حسبة مكة المكرمة[٦]، كما قد تتضمن المراسيم العزل لصاحب الوظيفة كما في سنة ٨٦٦هـ/١٤٦١م عندما وصل مرسوم من ضمن ما ورد فيه عن الأمير الراكز أنه بلغ السلطان أن الأمير الراكز بمكة قجماس الأشرفي[٧] يتعاطى أموراً كثيرة لا تليق به؛ فرسم بعزله

(١) ابن فهد: بلوغ القرى،ج٢،ص١٧٢

(٢) الجزيري: الدرر الفرائد، ج٢، ص٧٩٦، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٤٥

(٣) المثال هو أمر دون الفرمان والمنشور، وكان المثال في العصر المملوكي أمراً يصدر عن ديوان الجيش بمنح أقطاع أو بتحويله أو بإعادته أو بزيادته، محمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص١٣٥

(٤) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٣٢٤

(٥) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٤٨٤

(٦) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٥٣٧

(٧) قجماس الأشرفي: الأمير الراكز بمكة المكرمة، ولي أميراً على الأتراك المقيمين بمكة المكرمة، المكرمة، وجاء إليها في موسم الحج سنة ٨٦٥هـ/١٤٦٠م، وذلك عن طوغان شيخ، ثم جاء عزله في ربيع الأول سنة٨٦٦هـ/١٤٦١م، وأن يصير واحد من الأجناد، توفي سنة ٨٦٦هـ/١٤٦١م، السخاوي: الضوء اللامع، ج٦، ص٢١٤، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٤٢٩

من إمرة الباش بمكة المكرمة، وأن يصير واحداً من الأجناد، وأنه جعل باشاً عوضاً عنه(١).

كما ورد في بعض المراسيم ما يشير إلى مراسلة بعض أصحاب الوظائف للسلطان، وكتابة تقارير عن الأحوال في مكة المكرمة، فمن ذلك أنه بعث للسلطان تقريراً يخبره بأن الشريف بركات أمر بصرف جراية وعليق له ولمن معه من الجند الأتراك،(٢) وكذلك ورد في بعض المصادر التاريخية ما يفيد بأن الأمير الراكز كان يكتب للسلطان عن إنجازاته وأعماله، ومن ذلك الأمير الراكز الذي كان يكتب للسلطان عن أعماله وإنجازاته في مكة المكرمة وعن العمائر والصدقات السلطانية، ويتضح ذلك من خلال المراسيم الواردة في سنة ٨٩٠هـ/١٤٨٥م؛ حيث تضمن مرسوم الباش " أنه وصلنا ما ذكرت من أنك رتبت في كل يوم ثلاثة قراء يقرؤون لنا، وأن العين وصلت إلى مزدلفة . يعني عين عرفة . وأن الدشيشة(٣) عماله، والعمائر في غاية الحسن، وأن وصلك كاملية(٤) فتلبسها، وأنك أزلت المنكر فتستمر على ذلك"(٥).

ومن المراسيم الهامة التي أصدرتها السلطة بمصر المراسيم المتعلقة بالناحية التجارية؛

فقد شجع سلاطين المماليك التجارة فسنوا القوانين والأنظمة التي أسهمت في جلب التجار الأجانب إلى بلاد الحجاز والاتجار فيها، من ذلك مرسوم الأمان

(١) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٤٢٩

(٢) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤، ص٣٣٩، عدنان الشريف: الأمير الراكز، ص٢٠٥

(٣) الدشيشة: طعام مصنوع من القمح، كان يرسل من بين الجرايات إلى أهل الحرمين الشريفين، ليطعم به الفقراء والمستحقون في العصرين المملوكي والعثماني، مصطفى الخطيب: معجم الألفاظ والمصطلحات ، ص١٨٢

(٤) الكاملية: نوع من الملابس الخارجية كالعباءة، ولعلها مما أحدثه الملك الكامل الأيوبي، الأيوبي، محمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص١٢٩

(٥) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٩٦، عدنان الحارثي: الأمير الراكز، ص٢٠٧

الذي أصدره السلطان قلاوون الألفي سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م؛ حيث دعا فيه التجار القادمين من الهند والصين والسند واليمن وغيرهم إلى بلدان مملكته آمنين مطمئنين على أموالهم وأعراضهم وأنفسهم وبضائعهم، متمتعين بكافة الحقوق والامتيازات، ومن ضمنها الحجاز؛ الأمر الذي شجع التجار للقدوم إلى موانئ الحجاز والرسو فيها، وجلب بضائعهم لبيعها في موسم الحج، هذا الإجراء أنعش الاقتصاد الحجازي، كما استفادت منه دولة المماليك نفسها؛ حيث حصّلت مبالغ طائلة من مكوس التجارة الواردة إليها، ومما جاء في هذا المرسوم: " فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند والصين والسند وغيرهم فليأخذ الأهبة في الارتحال إليها، والقدوم عليها، ليجد الفعال من المقال أكبر، ويرى إحساناً يقابل في الوفاء بهذه العهود بالأكثر، ويحل منها في بلدة طيبة ورب غفور، وفي نعمة جزاؤها الشكر، وهل يجازى إلا الشكور، وفي سلامة في النفس والمال، وسعادة تجلي الأحوال وتمول الآمال، ولهم منا كل ما يؤثرونه: من معدلة تجيب داعيها، وتحمد عيشتهم دواعيها، وتبقى أموالهم في مخليفهم وتستخلصهم لأن يكونوا متفيئين في ظلالها وتصطفيهم، ومن أحضر معه بضائع من بهار وأصناف تحضرها تجار الكارم فلا يحاف عليه في حق، ولا يكلف أمراً يشق ....." (١)

وكان لما شهدته مكة المكرمة من التطور الاقتصادي في العصر المملوكي الثاني وذلك نتيجة لتحول تجارة الهند من ميناء عدن إلى ميناء جدة الميناء الرئيس لمكة المكرمة في مطلع القرن التاسع الهجري أكبر الأثر في أن أصبحت جدة من أهم المحطات التجارية العالمية على ساحل البحر الأحمر؛ مما أدى إلى تغير سياسة المماليك المالية تجاه الحجاز عامة ومكة المكرمة خاصة؛ حيث أصبح سلاطين المماليك الجراكسة يتطلعون إلى مشاركة أمراء

(١) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ص٢٣٦، ٢٣٧، حسن مقابلة: الرسوليين والمماليك، ص ٩٩، محمد العناقرة: الحياة الاقتصادية في الحجاز، ص١٢٦

مكة في المكوس[١] والعشور[٢] وغيرها كأموال التجار الذين توفوا ولا وارث لهم[٣]، وذكر الجزيري معلقاً على ذلك: "بذلك غيرت العوائد من قديم الدهر في الجاهلية والإسلام؛ لأن عادة الملوك تحمل الأموال الجزيلة إلى مكة لتفرق في أشرافها ومجاوريها، فانعكس الحال وصار المال يحمل من مكة، ويلزم أشرافها بحمله..." [٤]

ومن نماذج المراسيم التجارية: ما ورد في مرسوم المتولي لوظيفة نائب جدة أو ناظر جدة في سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٦م من خلع للشريف وولده، وفي مرسوم الشريف والقاضي الشافعي التوصية على نائب جدة، وكذا في مرسوم سنة ٨٩٩هـ/١٤٩٣م جاءت مراسيم بوصول نائب جدة والتوصية عليه،[٥] وقد تنوعت هذه التوصيات؛ إلا أن الغالب على مضمون هذه التوصيات هو مساعدة ناظر جدة في القيام بالمهام المكلف بها، ومن هذه التوصيات التي وردت في المراسيم السلطانية للشريف منها ما كان في سنة٨٨١هـ/١٤٣٩م من التوصية على نائب جدة، ولا يعارض في شيء مما يريده وأنه من المقربين للسُلطة[٦]، وكذا ما كان في سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م من التوصية بنائب جدة والسند معه على ما يريده، وكلٌّ منهم يبسط يده بالعدل والأمان[٧]، وكذا في سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٤م قرئت أربعة مراسيم، وكان من

(١) المكس ضريبة يأخذها المكاس ممن يدخل البلد من التجار والفلاحين على البضائع القادمين بها، جمعها: مكوس، محمد الخطيب: معجم المصطلحات، ص٤٠٦

(٢) العشور هي الضرائب المفروضة على أموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها، محمد الجوعاني: ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، ص٤٤٩

(٣) شريع الشهري: الحياة الاجتماعية في مكة، ص١٦٩

(٤) الجزيري: الدرر الفرائد، ج١، ص٤٤٤

(٥) ابن فهد: بلوغ القرى،ج٢،ص٤٤٣

(٦) ابن فهد: غاية المرام ،ج٢،ص ٥٢٣

(٧) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٦٢٢

ضمنها الإخبار بإرسال نائب جدة ومعاضدته ومناصرته[١]، وفي سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٦م قرئت ثلاثة مراسيم من ضمن ما جاء فيها التعريف بتعيين نائب جدة ووظائفه من نيابة جدة ونظرها وجميع وظائفها ماعدا الصيرفة، والمقصود مساعدته في جميع مآربه، أو فيما ما يريد السلطان[٢].

كما وردت عدد من المراسيم من السلطة بمصر إلى مكة المكرمة، ومما جاء فيها الأمر بضبط المكوس والعشور وأموال التركات ومن لا وارث، وأسندت هذه المهمة لناظر أو نائب جدة، ولم يقتصر دوره على جباية المكوس؛ بل أوكل إليه السلطان مهمة جباية أموال التجار ممن قضوا نحبهم في بلاد الحجاز أو في الطريق إليها[٣]، ويتضح ذلك من خلال المرسوم الذي الذي صدر عام ٨٤٢هـ/١٤٣٩م، ومن ضمن ما ورد فيه: " أن جميع من يموت بمكة المكرمة من غير أهلها ليس لصاحب مكة من ميراثه شيء؛ وإنما ميراثه لصاحب مصر، وأن صاحب مكة ليس له ميراث إلا من مات من أهل مكة "[٤] ثم لم يلبث أن جعل السلطان لأمير مكة نصيباً من هذه الأموال حدد حدد بمرسوم سلطاني جديد في سنة ٨٨١هـ /١٤٣٩م، ومن ضمن ما ورد فيه: "من مات بمكة المكرمة ولم يكن له وارث يكون من أشرفي إلى ألف للشريف، وما فوق ذلك للسلطان " كما شملت الأموال التي يجبيها الناظر أموال من مات وله وارث غائب، فلا يختم على ماله القاضي على العادة؛ بل ذلك إلى نائب جدة كما جاء في مرسوم سلطاني آخر صدر في عام ٨٨١هـ/١٤٣٩م،[٥] وكذا في مرسوم صدر عام ٨٩١هـ/١٤٨٦م. ومن ضمن

(١) ابن فهد: بلوغ القرى،ج٢،ص٥٠٥

(٢) ابن فهد: بلوغ القرى،ج٢،ص٦٤٤

(٣) خالد التقفي: المكوس في بلاد الحجاز، ص ٢٠١

(٤) ابن فهد :غاية المرام ،ج١،ص ٤١٥، خالد التقفي :المكوس في بلاد الحجاز ،ص ٢٠٢

(٥) ابن فهد: غاية المرام ،ج٢،ص ٥٢٣

ما ورد في مرسوم الشريف والفاضي الشافعي "وصلنا ضبط تركة الخواجا عبدالقادر بن عليبة التي بمكة وجدة"[١]، كما جاء في المراسيم الواردة سنة ٨٨٩هـ/١٤٨٤م بعد الشكر للشريف وسلامة الحاج وأمرائه وشكرهم له: " أن نائب جدة كان له عادة على بعض التجار يحملها إلى خزائننا الشريفة، ولما مات المرحوم الشمسي محمد بن عبدالرحمن لم يؤخذ منهم ذلك على العادة ويرسل إلينا"، كما جاء في مرسوم القاضي الشكر منه، وأن يبسط كلمته وأحكامه، وأنه مقرب عندنا، وبلغنا أجوبته وقبضه للألف دينار من تركة ابن حلفا[٢]، وما ذكر من التحصيل من اليمن وهو ثلاثمائة دينار، وقبضه من الشريف ثلاثمائة دينار.."[٣]. وكذلك في عام ٩٠٢هـ/١٤٩٦م ورد مرسوم من السلطة بمصر وكان مما جاء فيه: " أن الواصل إليكم الأمير الخادم مختص، وأنه من المقربين، وأنه بلغنا وفاة جماعة من التجار ليس لهم وارث، والمقصود ضبط ذلك وإيصاله إلى المذكور، وكذا رسائل الضبط، ومن له وارث يضبط موجوده، ويرسل لنا بالقوائم والمعول في ذلك على السيد الشريف، وليس للأمير مختص إلا إيصال المراسيم والمبلغ[٤].

ومن المراسيم ما جاء بالأمر لنائب جدة بضبط المكوس والعشور، ومن ذلك المراسيم الواردة في سنة ٨٨٨هـ/١٤٨٣م في الرابع عشر من شعبان؛ حيث وصل قاصد لمكة ومعه مراسيم للشريف محمد بن بركات، وقاضي القضاة الشافعي برهان الدين بن ظهيرة، ونائب جدة ، وغيرهم من الأعيان؛ وأكد عليهم في ضبط المتحصل بجدة، وأخذ العوائد بالتمام، وأكد –أيضاً– في ضبط أموال التجار الذين ماتوا في هذه السنة بجدة، ومطالعته . أي السلطان .

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٤٣٠، ٤٣١

(٢) لم تعثر الباحثة على ترجمة له والكن من خلال المرسوم يبدو انه كان من كبار التجار حيث كانت السلطة بمصر تكلف موظفين من قِبلها كنائب جدة

(٣) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٤٢

(٤) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص١٠١٠

بذلك،[١]، وكذا في مرسوم آخر ويتضمن الأمر لنائب جدة بضبط العشور، والتأكد من عدم وجود أشياء لم تعشر، ويتضح ذلك في مرسوم سلطاني جديد صدر في سنة ٨٩٥هـ/١٤٨٩م تضمن الأمر بضبط العشور،" وأن الدبش يدسون فيه شيئاً كثيراً لم يعشر، والمقصود يحترصون في ذلك، وأن بعض الأشياء لأناس لم تعشر فتضبطون لنا هذا وتعرفونا به"[٢].

كما أن من المراسيم السلطانية المتعلقة بالجانب التجاري ما عاد بالنفع على أهل مكة المكرمة ومن ذلك مرسوم سنة ٨٤٣هـ/١٤٣٩م وكان مما جاء فيه: " يمنع الباعة من المصريين الذين سكنوا مكة، وجلسوا بالحوانيت بالمسعى، وحكروا المعاش، وتلقوا الجلب، وأن يخرجوا من مكة؛ لأن هؤلاء البياعين كثر ضررهم، وبقوا في حماية المماليك لهم، فغلوا الأسعار، وأحدثوا بمكة مالم يعهد بها، وعجز الحكام عن منعهم لتقوية المماليك المجردين لهم مما يأخذونه من المال"[٣]

كما وردت مراسيم متعلقة بالجانب التجاري تبين من خلالها حاجة السلطان للأموال، ومن ذلك في الثامن عشر من شهر شعبان من سنة ٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م؛ حيث قرئت مراسيم ومن ضمن ما جاء في مرسوم الشريف الأمر بضبط مُخلّف نائب جدة، وكذا مال التجار الذين ماتوا فإن الخزينة محتاجة، ويُشترى الفلفل الواصل في المركبين الواصلين، ويقبض من عليه عادة للذخيرة الشريفة . العادة بالكامل . وغير ذلك مما لم يبلغ ابن فهد تفصيله لأنه لم يحضر".[٤]ومنها المرسوم الذي أصدره السلطان قايتباي في سنة ٨٩٠هـ/١٤٨٥م، وكان مما جاء فيه: " أن جميع السمن والعسل والقمح وغير ذلك من المأكولات لا يباع إلا في وكالة السلطان، وأن السوق لا يجلس فيه

(١) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٢٩٣
(٢) ابن فهد: بلوغ القرى ،ج١،ص ٦٢٩
(٣) ابن فهد: غاية المرام،ج٢، ص٤١٦، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٤٥
(٤) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٢٩٤

أحد للبيع والشراء" وهذا احتكار واضح وصريح، ومنع للناس من مزاولة التجارة؛ مما يؤثر على حالة الناس الاقتصادية،[١]وعندما استمر عزوف تجار الهند عن ميناء جدة أصدر السلطان قايتباي في عام ٨٩٥هـ/١٤٨٩م مرسوماً يتضمن أمره لنائب جدة أن يجلس بمكة المكرمة حتى يصل العدني[٢] ويأخذ النصف منه كالهندي[٣]، ثم ما لبث أن أصدر مرسوماً آخر يتضمن تحول جميع العشور إلى سلطان مصر وذلك في عام ٨٩٩هـ/١٤٩٣م،[٤]وغيرها من المراسيم التي يمكننا من خلالها الوقوف على الوضع الاقتصادي لمصر ولسلاطين المماليك.

❁❁❁❁❁

(١) ابن فهد: غاية المرام،ج٢، ص٥٤٧، ٥٤٨، ابن فهد: بلوغ القرى، ج١،ص ٣٩٥، شريع الشهري: الحياة الاجتماعية ، ص١٧٤

(٢) العدني: هو التاجر الذي يأتي من اليمن عن طريق ميناء عدن، يأخذ منه نصف الحاصل، ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص٨٠٠

(٣) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص٨٠٠

(٤) مورتيل: الأحوال السياسية والاقتصادية، ص١٩٠، شريع الشهري: الحياة الاجتماعية، ص١٧٤

المبحث الثالث

الخلع المصاحبة للمراسيم

فكانت عادة ما تصل مع قرار التعيين خُلعة المنصب التي تكون بمثابة هدية من السلطان إلى صاحب المنصب يلبسها بعد قرار تعيينه؛ أما في حالة كون متولي المنصب قادماً من مصر ومعه قرار التعيين فإنه يلبس الخلعة في القاهرة(١)، وتكاد تكون الخلعة من الأشياء الأساسية المصاحبة للمراسيم، فمعظم المراسيم -إن لم يكن كلها- كانت تأتي مصحوبة بخلع، وقد كان وصول الخلع من مصر إلى شريف مكة المكرمة رمزاً ذا أهمية بالغة في العلاقة بين أشراف مكة المكرمة والسلطة الحاكمة في مصر، حتى أنه يمكن أن نعد إرسال الخلع جزءاً من التنظيم الإداري المتبع في العلاقة بين مصر ومكة المكرمة، فإرسال الخلعة كان دليلاً على رضا الدولة عن شريف مكة المكرمة والموافقة على إمرته، مع التأكيد على أن إصدار مراسيم التولية كان لابد أن يأتي مقترناً بإرسال خلعة لشريف مكة، وكان وصول الخلع لشريف مكة مما يبدد مخاوفه ويشعره برضا السلطان عنه، وكان ارتداؤها بحضور كبار الأشراف والقضاة والعلماء والأعيان وعامة الناس،(٢)وكانت الخلع التي تصل للأشراف متنوعة ففي سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٣م أنعم الناصر محمد بن قلاوون على الشريف حميضة ورميثة بكلفتات زركش(٣), وأحياناً تكون الخلعة عبارة

(١) فاطمة المباركي: الوظائف في الحرم المكي، ص١١٧

(٢) ليلى عبد المجيد: التنظيمات الإدارية والمالية، ص١٤٧، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية في مكة، ص٤٥

(٣) كلفتات زركش: لفظ كلوته أو كلفتة يدل على نوع من غطاء الرأس، وكانت الكلفتة تلبس لوحدها أو بعمامة، واستحدث سلاطين الأيوبيين لبس الكلوتات الجوخ الصفراء على رؤوسهم بغير عمائم، فلما تولى المنصور قلاوون السلطنة بمصر أضاف لبس الشاش على الكلوتات الجوخ الصفراء، وفي عهد أبنه الأشرف خليل استحدث الكلوتات=

عن أطلس حمراء مطرزة بطرازين وحياصة،(١) أو تكون كاملية(٢) بفرو ناعم(٣)، ففي سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م عندما دخل أمير الركب الأول يوسف الناصري(٤) إلى مكة المكرمة خلع على بركات وولده أبي نمي خلعتين عظيمتين بطرز عظيمة وعصائب(٥) فوق العمامتين.(٦) وفي العام نفسه خلع السلطان قانصوه الغوري على الشريف بركات بن محمد خلعة تمربغاوية(٧)

=الزركش للأمراء، وتُركت الكلوتات الجوخ الصفراء لمن دونهم، القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٥، ٦، المقريزي: الخطط، ج٢، ص٩٨، ٩٩

(١) حياصة: هي المنطقة تلبس في الوسط مثل الحزام، ماير: الملابس المملوكية، ص٤٧

(٢) الكاملية: هي ثوب ضيق الأكمام يلبس فوق القباء به فتحة من منتصف الظهر حتى أسفل حافة الذيل، وقد يبطن بفرو أو تكون له قلابات من فرو، وينسب للكامل الأيوبي، ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٨٧، ابن تغري: النجوم الزاهرة، ج١٤،ص٤٥

(٣) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص١٨٦، ١٨٧

(٤) يوسف الناصري هو الأمير يوسف الناصري الذي كان نائب حماة، وولي نيابة ملطية وحماة ونيابة قلعة الجبل ثم حضر إلى الديار المصرية سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م وأخلع عليه السلطان الغوري وقرره في شاد الشراب خاناه، وكانت هذه الوظيفة شاغرة من حين توجه الأمير أبرك مملوك السلطان إلى حلب وأعيد إلى نيابة قلعتها، وقد أخلع عليه السلطان وقرره في أمرة الحاج بالركب الأول في ربيع الأول من سنة ٩١٨هـ/١٥١٢م، ابن إياس: بدائع الزهور، ج٤، ص٢٤٣، ٢٦٢، الجزيري: الدرر الفرائد،ج١، ص٤٩٠، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٤٧

(٥) العصائب أو العصابة: هي أغطية الرأس التي شاع استعمالها بمثابة زي للرجال والنساء والعصابة تلف كالعمامة حول جزء من الإزار الذي كان يغطي شعر الرجل أو المرأة، وهي تشبه في هيئاتها أغطية الرأس التي تستعملها البدويات في وقتنا الحاضر، ابن فهد: بلوغ القرى، ج٣، ص١٨٧٥، هامش رقم٢

(٦) ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٢٦١، ابن فهد: بلوغ القرى، ج٣، ص١٨٧٥

(٧) تمربغاوية: أي على شاكلة ما كان يلبسه الأمير تمربغا الظاهري أبو سعيد الرومي الظاهري جقمق، فإنه كان ينسب إليه تجمل زائد في ملبسه ومركبه ومأكله ومشربه، وله في ذلك اختراعات تنسب إليه، وعلى ذهنه الكثير من الصنائع كعمل القوس والسهام،=

خضراء بجر ذهب في أكمامها "لم يلبسها أحد من أمراء مكة قبله، وهي ملبوس خمسة من الأمراء: نائب الشام، وأمير كبير، وأمير مجلس[١]، وأمير أخور[٢]، والدوادار الكبير[٣]".[٤]وفي سنة ٩٢١هـ/١٥١٥م وصلت خلعة للشريف أبي نمي، وكانت خلعة خضراء بمقلب سمور.[٥]

اما عن خلع أصحاب الوظائف: فقد كان السلطان يرسل بالخلع للقضاة مع مراسيم تعيينهم، وكانت تلك الخلع سنوية؛ لأن مرسوم التعيين كان لابد أن يجدد سنوياً إذا استمر القاضي على وظيفته؛ ولكن كانت تصل خلعة ثانية خلال السنة في حالة تعيين سلطان جديد أو بمناسبة قدوم السلطان للحج،[٦] ففي سنة ٨٥١هـ/١٤٤٧م وصل إلى القاضي نور الدين بن أبي اليمن خلعة

=ويعرف رمي النشاب معرفة تامة، وإليه انتهت الرياسة فيه وفي غيره من أنواع الفروسية، توفي سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م، السخاوي: الضوء اللامع، ج٣، ص٤٠، ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٣٢٣، ابن تغري: النجوم الزاهرة، ج١٥، ص١٦

(١) أمير مجلس: من الوظائف الهامة التي أسندت إلى أمراء المئات في الجيش المملوكي، تتلخص في إشراف صاحبها على مجلس السلطان والأطباء والكحالين وغيرهم ، محمد العمايرة: المعجم العسكري، ص٤٩

(٢) أمير أخور من المصطلحات المركبة يتكون من مقطعين الأول عربي "أمير" والثاني " أخور" فيكون المعنى أمير المعلف أو أمير الإسطبل، وهي من الوظائف التي أسندت إلى أرباب السيوف في الجيش المملوكي بمراتب مختلفة حسب الرتب العسكرية بدءاً من أمير أخور كبير وانتهاءً بأمير أخور صغير، ومهمة هؤلاء الأمراء إدارة الإسطبلات السلطانية والإشراف على ما يقدم للخيول من أعلاف وخدمات، وهي من الوظائف التي أحدثها السلطان الظاهر بيبرس البندقداري، محمد العمايرة: المعجم العسكري، ص٣٨

(٣) الدودار الكبير من الوظائف الهامة التي أسندت لأمراء المئات، مهمته تبليغ الرسائل عن السلطان، وإخراج التواقيع والمراسيم بالمكاتبات والاقطاعات، وهو حامل داوة السلطان، محمد العمايرة: المعجم العسكري، ص٤٣، ١٢٧

(٤) ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٣٢٥

(٥) ابن فهد: غاية المرام، ج٣، ص٣١٢

(٦) فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص١٠٥

من مصر عبارة عن جبتين من الصوف؛ إحداهما خضراء والفوقانية بيضاء، وفوق العمامة طرحة،[١] وفي سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م لبس القاضي المالكي الخلعة التي وصلته من مصر، وهي عبارة عن ثوب صوف أخضر ومن فوقه صوف أبيض بفرو وتطليس[٢] بالطرحة[٣]، كما وصل في سنة ٨٩٠هـ/١٤٨٥لأمير الباش بمكة كاملية،[٤] ومن خلال تتبع المراسيم الواردة في المصادر كإتحاف الورى وبلوغ القرى وغيرها يتبين أن الخلع كانت تصل لكل من وصله مرسوم من القضاة، والمحتسبين، وأمراء الترك، وكبار التجار، وغيرهم من الأعيان،[٥]هذا ويمكن القول أن أي مرسوم كان يأتي من مصر لابد وأن يكون معه خلعة حتى بعض المراسيم التي كانت –فقط– تتضمن الثناء والشكر للشريف وكذا قاضي القضاة الشافعي.

❁❁❁❁❁

(١) ابن فهد: إتحاف الورى، ج٤، ص٦٠٢

(٢)يقصد به هنا احتواء الطرحة التي تستر العمامة على الحرير، حيث كان القضاة والعلماء يلبسون العمائم من الشاشات الكبار للغاية، ثم منهم من يرسل بين كتفيه ذؤابة تحلق قربوس سرجه إذا ركب، ومنهم من يجعل عوض الذؤابة الطيلسان الفائق، ويتميز قضاة الشافعي والحنفي بلبس طرحة تستر عمامته وتنسدل على ظهرة، القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص٤١، نوال: الاوضاع الاجتماعية للعلماء، ص٨٢، شريع الشهري: الحياة الاجتماعية بمكة، ص٢٣٨

(٣) ابن فهد: بلوغ القرى، ج٢، ص١٠١١

(٤) الكاملية: نوع من الثياب ضيقة عند الأكمام مفرجة الذيل من خلف تبدأ من الحافة السفلى، مرتفعة إلى الأعلى، وقد تكون مبطنة بفراء السمور، أو من المحمل، ولها ألون منها الأزرق والأحمر، ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٩٦

(٥) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص٣٩٦،١٣٨، ٥٦٣

المبحث الرابع

ما آلت إليه المراسيم في اواخر العصر المملوكي

كان مما آلت إليه المراسيم في أواخر العصر المملوكي هو كثرة بذل الأموال مقابل الحصول على المراسيم لتولي منصب إمرة مكة بالنسبة للأشراف، كما بذل أصحاب الوظائف الأموال للسلطة مقابل الحصول على مراسيم لتولي الوظائف لاسيما العليا منها، ومن الأمثلة على ذلك في أواخر العصر المملوكي في عهد السلطان قانصوه الغوري اضطربت أمور التولية كثيراً بسبب الصراع الشديد على إمرة مكة، وأصبح تقليد الإمرة يمنح للقوي الذي يستولي على مكة؛ حيث يطرد أحد الأشراف الأمير القائم في منصب الإمارة بقوة السلاح ويُنصّب نفسه أميراً على مكة، فيرسل له السلطان مرسوم التولية حتى وإن لم يكن موافقاً على تولي هذا الشريف، عدا هذا فمنذ القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي أصبح أشراف مكة يبذلون الأموال لسلاطين مصر مقابل الحصول على مراسيم التولية،(١)واستمرت عملية بذل المال مقابل الحصول على مرسوم التولية حتى أواخر العصر المملوكي، ففي سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م في شهر ربيع الأول قرئ مرسوم بتولية إمرة مكة وأعمالها والحجاز للشريف بركات بن محمد بن بركات خلفاً لوالده(٢)، وفي سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م سافر الشريف بركات وصحبه ابن الغوري إلى القاهرة ومعه عشرة آلاف دينار مقابل مرسوم تولية إمرة مكة المكرمة(٣)، كما أن من القضاة من بذل لشاد جدة جاني بك ليتسلم وظائف والده، ومن ذلك ما كان في سنة ٨٦١هـ/١٤٥٦م؛ حيث ألبس الأمير جاني بك القاضي محب الدين أحمد بن القاضي أبي السعادات بن ظهيرة خلعة لقضاء الشافعية بمكة المشرفة، وقُرئ

(١) ليلى عبد المجيد: التنظيمات الإدارية والمالية، ص١٣٣، ١٣٤

(٢) ابن فهد: بلوغ القرى، ج١، ص١٥

(٣) الجزيري: الدرر الفرائد، ح٢، ص٧٩٦، فاطمة الكثيري: الوظائف السياسية والإدارية، ص٤٥

توقيع أو مرسوم لقضاء مكة عوضاً عن والده على ما كان عليه والده وهو مؤرخ بالتاسع عشر رجب، وذلك بعد أن بذل القاضي الشافعي للأمير جاني بك ألفي أشرفي وخمسمائة أشرفي[١]

❁❁❁❁❁

(١) ابن فهد: إتحاف الورى،ج٤،ص٣٧١، ٣٧٢

الخاتمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد: فتوصلت من خلال هذه الدراسة الموسومة بنماذج من المراسيم السلطانية الصادرة لمكة المكرمة خلال العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) إلى عدة نتائج، أهمها:

- تعد المراسيم السلطانية الصادرة لمكة المكرمة سجلاً حافلاً يبين الكثير من الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي.
- يتضح من خلال دراسة المراسيم السلطانية أن السلطة الفعلية بمكة المكرمة كانت للسلطان المملوكي الذي يتولى إصدار قرارات التعيين والعزل سواء للأشراف أو لأصحاب الوظائف.
- أن أرسال المراسيم والخُلع سنوياً كان بمثابة تجديد الولاية لأمير مكة المكرمة ولأصحاب الوظائف.
- تبين الدراسة تنوع الأغراض التي تصدر بشأنها المراسيم، فمنها ما جاء مختصاً بالتعيين والعزل لأمراء مكة، وكذا الأوامر الصادرة لهم من السلطة بمصر، ومنها ما جاء مختصاً بأصحاب الوظائف متضمناً التعيين والعزل وغيره.
- امتازت المراسيم بالعلنية حيث كانت تقرأ في المسجد الحرام بالحطيم بحضور الأشراف والقضاة والأعيان.
- أن المراسيم كانت تأتي مع القصاد والنجاب وأمير الحاج؛ فضلاً عن ذلك فقد كانت المراسيم المتعلقة بالوظائف العسكرية والوظائف المدنية التي كان يتولاها عسكريون كان المرسوم يأتي مع صاحب الوظيفة متضمناً الإخبار لشريف مكة بتولية صاحب الوظيفة وخلعه للشريف والقضاة، والمهام المكلف بها

صاحب الوظيفة والتوصية عليه، ومعاونته في تنفيذ المهام التي جاء من أجلها.

- يتضح من خلال الدراسة حرص الأشراف على الحصول مرسوم التولية؛ فكان بعضهم يقصد مصر للحصول عليه، وغالباً ما يأتي مصحوباً بقوة عسكرية من الأجناد لتساعده على لحفظ الأمن، وليتمكنوا من تثبيت أقدامهم في الحكم، ومساعدتهم ضد خصومهم الأشراف.
- من خلال دراسة عدد من المراسيم يتضح تصدر الشريف والقاضي الشافعي لمعظم المراسيم وفي الكثير من الأحيان يتشابه محتوى المراسيم الصادرة لهما.
- أن مرسوم العزل لصاحب الوظيفة هو نفسه مرسوم التعيين لشخص آخر في الوظيفة، ولا يلغى المرسوم أو يعدل إلا بمرسوم أخر يصدر من قِبل السلطة بمصر.
- أن الازدهار الاقتصادي الذي شهدته مدينة جدة لاسيما في العصر المملوكي الجركسي كان له أكبر الأثر في تغيير سياسة المماليك المالية تجاه الحجاز عامة ومكة المكرمة؛ خاصة حيث أصبح سلاطين المماليك يصدرون المراسيم المتضمنة مشاركة حكام مكة في المكوس والعشور وغيرها من العوائد المالية، ويرسلون موظفين من قِبلهم ليتولوا جباية هذه الأموال.
- من خلال الدراسة يتبين أن الخلع كانت من الأشياء الأساسية المصاحبة للمراسيم ووصولها من مصر إلى الشريف رمز ذو أهمية بالغة في العلاقة بين أشراف مكة والسلطة الحاكمة بمصر، ويمكن أن نعد إرسال الخلع جزءاً من التنظيم الإداري المتبع في العلاقة بين مصر ومكة المكرمة.
- كشفت الدراسة عن تطور خطير آلت إليه المراسيم في أواخر العصر المملوكي آلا وهو كثر بذل الأموال للسلطة بمصر للحصول على مراسيم التولية لإمرة مكة للأشراف، وكذلك بذل أصحاب الوظائف للحصول على مراسيم التعيين في الوظائف.

المصادر والمراجع

❖**المصادر:**

- الأزرقي: أبي الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد (ت٢٥٠هـ/٨٦٤م): أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار ،تحقيق عبد الملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م
- ابن إياس: محمد بن أحمد الحنفي (ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- آل عمرو: محمد عبدالله: التعليم في الحجاز في العصر المملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الجزيري: عبد القادر بن محمد بن عبد القادر(ت٩٧٧هـ /١٥٦٩م): الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق محمد إسماعيل ،الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية .
- السخاوي: محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل ،١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني (ت٧٧٥هـ/١٣٧٣م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق فؤاد سيد، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهيم شلتوت، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ابن فهد: عمر بن فهد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد (٨٨٥هـ/١٤٨٠م): إتحاف الورى بأخبار أم القرى ،تحقيق فهيم شلتوت، حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، الجزء الرابع تحقيق عبد الكريم علي باز، الطبعة الأولى، حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق عبد الملك بن دهيش، الطبعة الأولى، بيروت، دار خضر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ابن فهد: عز الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي (ت٩٢٢هـ/١٥١٦م): بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى تحقيق صلاح الدين بن خليل، عليان بن عبد العالي المحلبدي، عبدالرحمن بن حسين أبو الخيور، الطبعة الأولى، القاهرة، دار القاهرة للنشر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- القلقشندي: أبي العباس أحمد علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ /١٩٢١م.
- العسقلاني: الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ/١٩٢٩م.
- أبو المحاسن: يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م):
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، حققه محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر، وزارة الثقافة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهيم شلتوت، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م.
- المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا ،الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار(المعروف بالخطط المقريزية)،(د. ط)، بيروت، دار الصادر، (د.ت).

❖المراجع:

- إبراهيم: رجب عبد الجواد: المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث، الطبعة الأولى، مدينة نصر، دار الأفاق العربية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الثقفي: خالد: المكوس في الحجاز وأثرها على الجوانب السياسية والمظاهر الحضارية خلال المدة (٥٦٧-٩٢٣هـ/١١٧١-١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة ،مكة المكرمة ،جامعة أم القرى، ١٤٣٨هـ /٢٠١٧م.
- الجوعاني: محمد نجيب: ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي،(د.ت)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحسن: سعاد إبراهيم: النجم ابن فهد مؤرخاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.
- الخطيب: مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة . بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- دهمان: محمد: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، دار الفكر. دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
- الزركلي: خير الدين: الأعلام، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م .
- السالمي: عبد الحفيظ: الحياة الدينية في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي ،رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ،١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الشريف: عدنان محمد: وظيفة الأمير الراكز في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي، مجلة جامعة أم القرى، العدد السابع والخمسون، جماد الأخرة،١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.
- أتراك الشريف بمكة المكرمة من مطلع القرن ٨هـ/١٤م حتى نهاية القرن ١٠هـ/١٦م.

- السليمان: سلوى عبدالقادر: جدة في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤٣٢هـ /٢٠١٠م.
- شماع: محمد بن عمر: القضاء والقضاة في الحجاز في العصر المملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م
- الشهراني: شريع سعيد: الحياة الاجتماعية في مكة في عهد المماليك الجراكسة، رسالة ماجستير غير منشورة، أبها، جامعة الملك خالد، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م.
- الضيف: هند عبدالعزيز: أسواق الحجاز في العصر المملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ،١٤٣٨هـ/٢٠١٦م.
- الطاسان: محمد: الوظائف الدينية والإدارية بالمسجد الحرام في عهد دولة المماليك، مجلة العصور، المجلد الخامس، الجزء الثاني، ذو الحجة،١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- عبد المجيد: ليلى أمين: التنظيمات الإدارية والمالية في مكة في العصر المملوكي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م.
- الفعر: محمد بن فهد: مرسوم لنائب جدة جاني بك المملوكي الجركسي مؤرخ بسنة ٨٦٣هـ منقوش بالحرم المكي.
- الفائز: نوال صالح: الاوضاع الاجتماعية للعلماء في مكة خلال العصر المملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم، ١٤٣٦هـ/٢٠١٤م.
- الكثيري: فاطمة صالح: الوظائف السياسية والإدارية في مكة خلال العصر المملوكي، رسالة ماجستير، جدة ،جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م.

- عثمان: محمد عبد الستار: المراسيم الحجرية من وسائل الإعلام في العصر المملوكي، مجلة كلية الأداب للدراسات الإنسانية بسوهاج . جامعة أسيوط العدد الثالث سنة ١٩٨٣م
- الحياة الاقتصادية في الحجاز وعلاقاته في عصر المماليك، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م.
- ماير: الملابس المملوكية، ترجمة: صالح الشيتي، القاهرة، الطبعة الأولى، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المباركي: فاطمة: الوظائف في الحرم المكي في العصر المملوكي، رسالة ماجستير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى،١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- محمود: علي السيد: الحياة الاقتصادية في جدة في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة .
- مقابلة: حسن محمود: الرسوليون والمماليك في الحجاز، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.